منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والثمانون بعد المائة

189 EX/6 Part I

١٨٩م ت/٦ الجزء الأول

باريس، ٢٠١٢/٢/١
الأصل: إنجليزي

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقارير المديرة العامة عن مسائل محددة

الجزء الأول

القرارات والأنشطة الحديثة للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ذات الأهمية بالنسبة إلى أعمال اليونسكو

الملخص

عملاً بأحكام الفقرة ٣ من القرار ١٠٣م ت/٦,١-٦,٢ والقرار ١٢٤م ت/٦,١ والقرار ١٦٧م ت/٤,٢، تحيط المديرة العامة، في هذه الوثيقة، المجلس التنفيذي علماً بالقرارات والأنشطة التي تهم اليونسكو والتي اعتمدتها أو نفذتها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، منذ الدورة السادسة والثمانين بعد المائة للمجلس.

ولا تترتب على هذا البند أي آثار إدارية أو مالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٢.

أولاً – الدورة السادسة والستون للجمعية العامة

١ – شاركت اليونسكو في الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة التي انعقدت في نيويورك من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، برئاسة معالي السيد ناصر عبد العزيز الناصر من قطر.

٢ – وتركز اهتمام الجمعية العامة على المجالات الرئيسية التالية: التسوية السلمية للنزاعات؛ وإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ وتحسين الاستعداد للكوارث والتصدي لها؛ وتعزيز التنمية المستدامة والرفاه على المستوى العالمي. كما كان طلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة فضلاً عن الوضع في الشرق الأوسط والمنطقة العربية من المواضيع التي هيمنت على مناقشات هذه الدورة.

٣ – وشاركت المديرة العامة في الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة (١٩–٢٣ أيلول/سبتمبر)، كما شاركت في عدة اجتماعات وأحداث تناولت تشكيلة واسعة من القضايا بما في ذلك التربية من أجل الديمقراطية، والأمراض غير المعدية، والبيئة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي. كما تولت المديرة العامة رئاسة الجلسة الخاصة لندوة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، التي كُرست لموضوع "تعزيز الحوار والتفاهم والتصدي لإغراء الإرهاب".

٤ – ووفقاً لما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، طلبت الجمعية العامة من اليونسكو أن تقدم تقارير عن بنود جدول الأعمال التي تتعلق بمجالات تندرج تحديداً في نطاق اختصاص المنظمة أو مسؤولياتها. وقدمت اليونسكو التقريرين التاليين اللذين قامت الجمعية العامة بدراستهما في هذه الدورة:

- **تقرير عن "الثقافة والتنمية"**
- **تقرير عن "تطبيق الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام"**

٥ – وقد اعتمدت الجمعية العامة حتى الآن القرارات التالية التي تشير فيها إلى برامج اليونسكو و/أو تكلف بموجبها المنظمة بمهام محددة:

- ***الثقافة والتنمية*** (القرار ٦٦/٢٠٨). تدعو الجمعية العامة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "إلى مواصلة تقديم الدعم وتيسير التمويل ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على تقييم أفضل السبل لزيادة إسهام الثقافة في التنمية إلى أقصى حد ممكن، بوسائل منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية الواجبة التطبيق". كما تدعو الجمعية العامة اليونسكو إلى "مواصلة تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة". وتطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً مرحلياً بهذا الشأن، وأن يقوم بالتشاور مع المنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء

تقييم "لجدوى مختلف التدابير، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر للأمم المتحدة بهدف تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية وصياغة نهج موحد للثقافة والتنمية (...)".

- ***تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام*** (القرار ١١٦/٦٦). تثني الجمعية العامة على "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي يعد الترويج لثقافة السلام بالنسبة لها تجسيداً لمهامها الأساسية، لمواصلتها تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها للترويج لثقافة السلام، بما في ذلك تعزيز التثقيف في مجال السلام ونشر الإعلان المتعلق بثقافة السلام وبرنامج العمل وما يتصل بهما من مواد بمختلف اللغات في جميع أنحاء العالم" وتدعوها إلى "النظر في إمكانية إنشاء صندوق خاص في إطار المنظمة لتمويل احتياجات المشاريع القطرية التي تهدف إلى الترويج على نحو فعال لثقافة السلام". كما تشدد الجمعية العامة على دور اليونسكو في "تعبئة كافة أصحاب المصلحة المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل دعم التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى مواصلة تعزيز الاتصال والتوعية، بسبلٍ منها الموقع الشبكي لثقافة السلام من أجل النهوض بأهداف برنامج العمل الذي اعتمد مؤخراً على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي".

- ***تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام*** (القرار ٢٢٦/٦٦). تحيط الجمعية العامة علماً بـ"العمل الذي ما فتئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تضطلع به في مجال الحوار بين الثقافات والأديان وبالجهود التي تبذلها لتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، وبالأنشطة المتصلة بثقافة السلام، وترحب بصورة خاصة باعتماد برنامج عملها الجديد بشأن ثقافة السلام واللاعنف وتركيزه على اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي".

- ***إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي*** (القرار ١١٤/٦٦). بموجب هذا القرار، تذكر الجمعية العامة بأن "مبادرة إقامة نصب تذكاري دائم تكمل العمل الذي تضطلع به اليونسكو فيما يخص مشروع طريق الرقيق، بما في ذلك أنشطة إحياء الذكرى المرتبطة به" و"ترحب بإبرام مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف بين مكتب الأمم المتحدة للشراكات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولجنة الإشراف على مشروع النصب التذكاري الدائم لتكون بمثابة إطار التعاون لتنفيذ مبادرة إحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". كما "تشجع اليونسكو على مساعدة اللجنة في اختيار المرشحين المؤهلين، بمن فيهم المرشحون من خبرائها الدوليين، للعمل في لجنة التحكيم الدولية المستقلة لاختيار التصميم الفائز".

- ***المحيطات وقانون البحار*** (القرار ٦٦–٢٣١).إن الجمعية العامة "تحيط علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والدول الأعضاء في إقامة نظم إقليمية ووطنية للإنذار بأمواج التسونامي والتخفيف من آثارها (...)" و"تحيط علماً بتقرير عام ٢٠١١ بشأن تخريب عوامات جمع البيانات المتعلقة بالمحيطات – انتشاره وآثاره وأوجه التصدي له، الذي أصدرته اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية"،

"وتحث الدول على اتخاذ الإجراءات الضرورية والتعاون على صعيد المنظمات المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية، للتصدي للأضرار التي تلحق بعوامات جمع البيانات المتعلقة بالمحيطات (...)". وتؤكد الجمعية العامة أيضاً على "أهمية زيادة الفهم العلمي للتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي، بطرق منها المشاركة في برامج مراقبة المحيطات ونظم المعلومات الجغرافية، مثل النظام العالمي لمراقبة المحيطات الذي ترعاه اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم، وبخاصة نظراً لدورها في مراقبة تغير المناخ وتقلباته والتنبؤ بها وفي إقامة نظم الإنذار بأمواج التسونامي وتشغيلها".

- ***القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين*** (القرار ١٦٨/٦٦). إن الجمعية العامة "تشدد على أهمية مواصلة وتعزيز الحوار بجميع أشكاله، بما في ذلك الحوار بين الأديان أو المعتقدات وداخلها، وبمشاركة أوسع نطاقاً، بما في ذلك مشاركة المرأة، من أجل التشجيع على المزيد من التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل، وترحب بمختلف المبادرات المتخذة في هذا الصدد، بما فيها تحالف الحضارات والبرامج التي تديرها اليونسكو".

- ***قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود*** (القرار ١٠٤/٦٦). تحيط الجمعية العامة علماً بضرورة إدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود إدارة معقولة وملائمة و"تشجع البرنامج الهيدرولوجي الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن يوفر المزيد من المساعدة العلمية والتقنية للدول المعنية".

- ***الطفلة*** (القرار ١٤٠/٦٦). في هذا القرار، تحث الجمعية العامة "جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز ما يبذل من جهود على المستوى الثنائي ومع المنظمات الدولية والجهات المانحة في القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف المنتدى العالمي للتعليم، ولا سيما الهدف المتعلق بإزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (...)" وتطلب من الأمين العام أن يكفل قيام جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بشكل فردي أو جماعي، وبخاصة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمراعاة حقوق الطفلة واحتياجاتها الخاصة في برامج التعاون القطرية وفقاً للأولويات الوطنية، بوسائل منها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

- ***حقوق الإنسان والتنوّع الثقافي*** (القرار ١٥٤/٦٦). إن الجمعية العامة "تشدد على الإسهام المهم للثقافة في التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية" و"تدعو اليونسكو إلى دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات بشأن حقوق الإنسان". كما "تحث المنظمات الدولية المعنية على إجراء دراسات عن مدى إسهام احترام التنوع الثقافي في تعزيز التضامن والتعاون الدوليين بين جميع الأمم".

- ***عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨–٢٠١٧)*** (القرار ٦٦/٢١٥). تشدد الجمعية العامة، بموجب هذا القرار، على أن التثقيف والتدريب هما من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، وتسلم بالدور الذي تقوم به اليونسكو في أنشطة التنسيق بين جميع الشركاء في مبادرة توفير التعليم للجميع، وفي تشجيع وضع سياسات التعليم على الصعيد القطاعي بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات.

- ***تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية*** (القرار ٦٦/١٨٤). تحيط الجمعية العامة علماً بإنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية، بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لليونسكو، كما تحيط علماً بأهداف تقنية الاتصال السريع لعام ٢٠١٥، التي وضعتها اللجنة خلال مؤتمر قمتها للقيادات في مجال الاتصال السريع، الذي عقد في جنيف يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

- ***المسائل المتصلة بالإعلام*** (القرار ٦٦/٨١ ألف – باء). تطلب الجمعية العامة تقديم الدعم الكامل إلى برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال الذي ينبغي له أن يقوم بدعم وسائط الإعلام التابعة للقطاعين العام والخاص على السواء، وتشجع على استمرار التعاون بين إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة واليونسكو في النهوض بالثقافة وفي ميداني التعليم والاتصال، سعياً إلى سد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ثانياً – الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦ – عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الموضوعية من ٤–٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١ برئاسة السيد لازاروس كابامبوي، الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة في قصر الأمم المتحدة بجنيف في سويسرا. وكان الاستعراض الوزاري السنوي للجزء الرفيع المستوى (٤–٨ تموز/يوليو ٢٠١١) مكرساً هذا العام لموضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بمجال التعليم".

٧ – وقدم قطاع التربية في اليونسكو، طوال فترة عامي ٢٠١٠–٢٠١١، دعماً ملموساً لتحضير الاستعراض الوزاري السنوي بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وشملت الفعاليات التحضيرية التي تم دعمها ما يلي: (١) تيسير تنظيم أربعة اجتماعات إقليمية تحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تناولت قضايا إقليمية محددة في مجال التعليم وأمنت مشاركة أطراف فاعلة متعددة، كما قُدمت تقارير موجزة بشأنها في الاستعراض الوزاري السنوي؛ (٢) قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم حدثاً خاصاً بشأن "إقامة شراكات مع الأوساط الخيرية للارتقاء بالتعليم للجميع"، في نيويورك في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، وهو حدث حضرته المديرة العامة؛ (٣) المساهمة في تقارير الأمين العام الموجهة إلى الاستعراض الوزاري السنوي وإلى المناقشة المواضيعية للجزء الرفيع المستوى بشأن "الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية وتأثيرها على التعليم"؛ (٤) دعم تنظيم مناقشة على الإنترنت من ١ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن "التربية: سد الفجوة"؛ (٥) المساهمة في تحضير المشروع الأولي للإعلان الوزاري ودعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أثناء مرحلة التفاوض مع الدول الأعضاء برئاسة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨ – وألقت المديرة العامة كلمة لدى افتتاح الجزء الرفيع المستوى وشاركت في مجموعة كبيرة من الاجتماعات والأحداث من بينها حوار خاص بشأن "تعجيل وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع: تعبئة الموارد وإقامة الشراكات"؛ ومناقشة مباشرة تم بثها بشأن "التعليم وحقوق الإنسان والنزاعات"؛ وحوار رفيع المستوى بشأن السياسات مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية تتناول التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي؛ وجلسة بشأن "التعليم من أجل التنمية المستدامة".

٩ – كما شاركت المديرة العامة في أربعة أحداث جانبية نظمتها اليونسكو بالاشتراك مع المنظمات الشريكة حول موضوعات مختلفة مثل التعليم والتدريب لعالم العمل، والأبعاد الجنسانية في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع، وإشراك القطاع الخاص في مجال التعليم، والتعليم في المناطق الريفية.

١٠– ويعد الإعلان الوزاري (E/2011/L.28) الذي اعتُمد بالإجماع في نهاية الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذا أهمية كبرى بالنسبة لعمل المنظمة[1]:

- أكدت الديباجة "من جديد الدور القيادي الذي تضطلع به اليونسكو" في تنفيذ التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

- ويدعو الإعلان إلى اتباع نهج شمولي فيما يخص تطوير النظم التعليمية، وإلى إعطاء الأولوية للتعليم في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، مع الاعتراف بالروابط القائمة بين التعليم والنهوض بسائر الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه يتبنى الإعلان رؤية كلية فيما يخص التعليم تتولى اليونسكو ترويجها بحيث تتجاوز هذه الرؤية أبعاد الهدف الإنمائي الثاني للألفية، ويؤكد مجدداً على ما تم التعهد به وهو تحقيق جميع أهداف التعليم للجميع الستة.

- ويركز الإعلان على مرحلة الانتقال من التعليم الابتدائي والالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم والتدريب المهنيين وعلى الدخول في سوق العمل. ويشجع البرامج التي تهدف إلى تعزيز انتفاع الجميع بالتعليم الثانوي وتوسيع نطاق الانتفاع بالتعليم العالي الجيد.

- كما يشدد الإعلان على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف والقضاء عليها في أي بيئة تعليمية.

- ويدعو إلى تعزيز فعالية وكفاءة التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. ويتماشى ذلك مع الجهود التي تبذلها اليونسكو حالياً لتعزيز التعاون مع الوكالات الخمس الراعية للتعليم للجميع ولإعادة النظر في آليات التنسيق الحالية.

- ويدعو الإعلان "المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وخصوصاً اليونسكو، إلى تعزيز تنسيق وتنفيذ السياسات والبرامج القائمة وآليات متابعة تنفيذ أهداف توفير التعليم للجميع عن طريق تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية والتعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي...".

(١) النص الكامل للإعلان الوزاري متاح على الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/2011/L.28.

١١- وإضافة إلى ما تقدم، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجلسة الموضوعية القرارين التاليين اللذين يسندان إلى اليونسكو أنشطة محددة:

- *تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات* (القرار٢٠١٠/٢). ويحيط المجلس علماً بعقد منتدى قمة المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات لسنة ٢٠١١ ،الذي نظمه في جنيف، من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، كل من الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره منبراً للأطراف المعنية المتعددة يستهدف تنفيذ نتائج القمة العالمية وتيسير تنفيذ خطط عمل القمة العالمية. كما رحب المجلس بتقرير اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية، الذي قدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأحاط علماً بأن التقرير يتضمن إعلان جعل تقنية الاتصال السريع تشمل الجميع.
- *العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية* (القرار ٢٠١١/٣١). تشجع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على دراسة مقاييس جديدة لتقييم وتوثيق نتائج الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير في مجال الهندسة والتعليم والبنية التحتية، وذلك بالتعاون مع اليونسكو والبنك الدولي والدول الأعضاء التي وضعت برامج في هذا المجال من البحوث.

الإجراءات التي يتعين على المجلس التنفيذي اتخاذها

١٢- على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه كالآتي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالفقرة ٣ من القرار ١٠٣م ت/٦,١-٦,٢، والقرار ١٢٤م ت/٦,١ والقرار ١٦٧م ت/٤,٢،

٢ – وقد درس الوثيقة ١٨٩م ت/٦ الجزء الأول،

٣ – يحيط علماً بمضمون تقرير المديرة العامة عن قرارات وأنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ذات الأهمية بالنسبة إلى أعمال اليونسكو (الوثيقة ١٨٩م ت/٦ الجزء الأول).

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي

الدورة التاسعة والثمانون بعد المائة

189 EX/6 Part II

١٨٩م ت/٦ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٢/٢/١
الأصل: إنجليزي

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقارير المديرة العامة عن مسائل محددة

الجزء الثاني

التحضير للمؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

الملخص

عملاً بالقرار ١٨٧م ت/٦ (ثالثاً)، تقدم المديرة العامة تقريراً عن التحضير للمؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (شنغهاي، ١٣–١٦ أيار/مايو ٢٠١٢) المعنون "بناء المهارات من أجل العمل والحياة".

وتندرج الآثار المالية والإدارية المترتبة على الأنشطة التي يشملها التقرير في إطار الوثيقة ٣٥م/٥ الحالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار الوارد في الفقرة ٩.

١ – **الخلفية**: بالتشاور الوثيق والتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وضعت اليونسكو استراتيجية (القرار ١٨١م ت/٨ والوثيقة ١٨٢م ت/إعلام ٥) لدعم تطوير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الدول الأعضاء خلال فترات العامين الثلاث (٢٠١٠–٢٠١٥). وأسفرت عملية التشاور التي أدت إلى صياغة الاستراتيجية عن العديد من الأفكار أهمها تكليف اليونسكو بالدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتوفير منبر عالمي في هذا المجال وتقييم التطورات التي استجدت منذ المؤتمر الثاني الذي عقد في سيول بجمهورية كوريا (١٩٩٩). وتتولى اليونسكو تنظيم المؤتمر الدولي الثالث الذي تستضيفه جمهورية الصين الشعبية في شنغهاي في الفترة الممتدة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢ – **السياق**: يُعقد هذا المؤتمر في وقت باتت فيه المهارات شاغلاً بارزاً على صعيد السياسات. ففي مواجهة التحولات الديموغرافية والتغيرات السريعة في سوق العمل ونسب البطالة المرتفعة في صفوف الشباب في بلدان عديدة، تشتد الحاجة إلى تطوير المهارات واكتساب مهارات جديدة وتحسين الصلات بين التعلّم والعمل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يوفر عدداً من المعارف والمهارات والمواقف الجديدة التي يتطلبها الانتقال إلى الاقتصادات والمجتمعات الخضراء. وأخيراً، أبرزت أوجه انعدام اليقين في المجال الاقتصادي بقدر كبير الحاجة إلى إعادة التفكير في نُظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الطويلة الأجل، بل وإلى تحويلها بحيث تكون أكثر قدرة على الصمود والتجاوب.

٣ – **أهداف المؤتمر**: سيوفر المؤتمر إطاراً عالمياً فريداً لتبادل المعارف، والتفكير، والنقاش، كما أنه سيرسم اتجاهات جديدة في المشهد المتغير للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ونظم تطوير المهارات على نطاق أوسع من منظور التعلّم مدى الحياة. وسيركز المؤتمر على الأهداف الرئيسية التالية: (١) تحديد ومناقشة التغيرات الحالية والمقبلة التي يشهدها التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني واستكشاف الاستجابات المناسبة؛ (٢) توفير فهم أفضل لمسألة تحسين إسهامات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في التنمية المستدامة، وتبادل المعارف في هذا الشأن؛ (٣) استشراف آفاق التعاون الدولي في الميدان، وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية للعمل المشترك في المستقبل ودعم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٤ – **مواضيع المؤتمر**: ينصب تركيز المؤتمر بصورة أساسية على كيفية تحويل وتوسيع نطاق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لكي يتمكن جميع الشباب والكبار من تطوير المهارات اللازمة للعمل والحياة. وسوف تتمحور أعمال المؤتمر حول ثمانية مواضيع تتم مناقشتها من خلال جلسات عامة ومتوازية واجتماعات موائد مستديرة. وسينظم اجتماع مائدة مستديرة أيضاً عن تعزيز دعم أقل البلدان نمواً، كما ستجرى زيارات لمؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في شنغهاي. وسيتم عقد جلسات خاصة وفقاً لمقترحات المنظمات الشريكة وتماشياً مع مواضيع تركيز المؤتمر. وفيما يلي عرض للمواضيع الثمانية:

(١) **تطوير المهارات من أجل توفير فرص عمل للشباب**: يمكن أن تعزى نسب البطالة في صفوف الشباب إلى عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وثمة اتفاق عام في الرأي على أن نسب البطالة في صفوف الشباب تمثل قضية بنيوية مقلقة تحتاج إلى إيجاد حلول طويلة الأجل. وفي مجال تطوير المهارات، يمثل التباين بين الطلب على المهارات وقلة العاملين الشباب ذوي المهارات مشكلة أساسية.

(٢) **بناء قدرة نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الاستجابة**: ثمة اتفاق عام في الرأي على أن جودة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يجب أن تستجيب للتغيرات الطارئة في الطلب على المهارات، سواء تعلقت هذه التغيرات بعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. ويجري إيلاء مزيد من الاهتمام للقدرة على الاستجابة لأرباب العمل. وعلاوة على ذلك، فإن هناك مسائل تخص مدى استجابة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لاحتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية، وكذلك فيما يخص العمل الحر وسبل العيش المعقدة والعمل بدون أجر.

(٣) **مراجعة تمويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتعزيز الفعالية**: يخضع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لضغوط شديدة لضمان أفضل قيمة مقابل المال المدفوع. وشهدت السنوات الأخيرة استخداماً متزايداً لمجموعة متنوعة من آليات التمويل وتنويع مصادر التمويل للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، فضلاً عن التركيز المتزايد على التكاليف المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتعلّم ونتائجه في عالم العمل.

(٤) **معالجة أوجه عدم المساواة والاستبعاد**: ينبغي أن يعزز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني المهارات لجميع الدارسين بصرف النظر عن نوع الجنس أو الطبقة أو العرق أو أيّ خاصية اجتماعية أخرى. ولئن كان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يُمكن الأفراد والجماعات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فإن المهارات لا تمثل إلا جانباً واحداً في تعزيز الاستيعاب الاجتماعي، ومن ثم فإن السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ينبغي أن تتميز بالإنصاف وأن تندرج في إطار سياسات عامة أوسع نطاقاً.

(٥) **تغيير الحوكمة وتوسيع نطاق التزام الجهات المعنية في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**: أفضت الإصلاحات العديدة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى إنشاء منظمات وطنية جديدة وإلى هياكل جديدة للتنسيق والإشراف. وغالباً ما يتم إيلاء الاهتمام لمسألة مشاركة أرباب العمل، في الوقت الذي يتزايد فيه التركيز على أهمية جعل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني خاضعاً بقدر أكبر للمساءلة أمام الجهات المعنية، مثل الدارسين، والآباء، والاتحادات، والمجتمعات المحلية والممثلين المنتخبين.

(٦) **تعزيز الابتكار والتنمية المستدامة من خلال التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**: يضطلع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بدور قيم في الإسهام في الابتكار الاقتصادي والاجتماعي. ويدل تطور جدول أعمال التنمية المستدامة على وجوب أن يشارك التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بقدر أكبر من الانتظام في القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من حيث أساليب عمله الخاصة وإسهامه في التنمية المستدامة واستجابته للاحتياجات الجديدة في مجال المهارات.

(٧) **تحقيق نوعية أفضل في التعليم والتعلّم**: تطرح مواقع وأساليب التعلّم المتعددة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تحديات على صعيد السياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل في التعليم والتعلّم. وتتباين فرص التعلّم في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تبايناً شديداً بحسب القطاعات والمهن. ففي قطاع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني النظامي، هناك وعي متزايد للدور المتغير للمعلمين والمدربين وللحاجة إلى رؤية على مستوى النظم لاحتياجات تطوير العاملين والمؤهلات والمسارات الوظيفية والمرتبات.

(٨) **نظم المؤهلات اللازمة للربط بين تطوير المهارات والتعلّم مدى الحياة**: ثمة إدراك متزايد للمسألة المتمثلة في أن التعلّم يتم تنفيذه في مواقع عديدة تتجاوز النطاق النظامي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ويقتضي ذلك إقامة نظم مرنة ومفتوحة للتعلم والمؤهلات تكون قادرة على الحد من الحواجز القائمة بين التعليم والتدريب والعمل، ولزيادة فرص الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتحقيق تقدم فيهما، سواء على مستوى الإعداد الأولي أو على مستوى التدريب المستمر.

٥ – **المشاركون**: سيُعقد المؤتمر وفقاً للوائح التنظيمية والإجراءات الخاصة باليونسكو بوصفه اجتماعاً من الفئة ٤ ليس له طابع تمثيلي[١]. وتتولى اليونسكو دعوة الوزراء المسؤولين عن قطاع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٥ دولة، فضلاً عن ثمانية أعضاء منتسبين يقومون بتعيين وفود يصل عدد كل منها إلى ثلاثة مشاركين. وسيتم اختيار المشاركين من مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما فيها وزارات التربية والتدريب، والعمل، والمالية، والصحة؛ والقطاع الخاص النظامي وغير النظامي؛ ومنظمات الموظفين والشباب والمجتمع المدني.

٦ – **الشراكة**: لضمان التفكير والنقاش بصورة مثرية ورفيعة المستوى، تدعو اليونسكو لحضور المؤتمر منظمات دولية رئيسية تتسم بنشاطها في الميدان، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية والمؤسسة الأوروبية للتدريب. وتشكل هذه المنظمات جزءاً من الفريق الاستشاري الذي اجتمع مرتين لمناقشة مشروع جدول أعمال المؤتمر، كما أن العديد من الأعضاء سيقومون بأدوار نشطة أثناء المؤتمر، ولاسيما باعتبارهم مسؤولين عن تنظيم الجلسات.

(١) انظر النصوص الأساسية، حاء – نظام التصنيف العام لمختلف فئات الاجتماعات التي تدعو إليها اليونسكو.

٧ – **المشاورات**: تنظم اليونسكو عدداً من المشاورات الإقليمية بالشراكة مع الدول الأعضاء وشركاء آخرين، مثل المشاورة الإقليمية العربية التي تستضيفها سلطنة عُمان (مسقط، ١٧–١٩ آذار/مارس ٢٠١٢)، والمشاورة الإقليمية الأفريقية التي سيتم تنظيمها كلقاء جانبي في إطار اجتماع رابطة تطوير التعليم في أفريقيا (واغادوغو، ١٢–١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢)، والمشاورة الإقليمية في منطقة الكاريبي (مونتيغو باي، ٧–٩ آذار/مارس ٢٠١٢). وفيما يتعلق بأوروبا، ستقدم اليونسكو لمحة عن هذا المؤتمر في اجتماع المديرين العامين للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الاتحاد الأوروبي (كوبنهاغن، ٢٣–٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢). وتجري في الوقت الراهن مناقشات لاستكشاف إمكانية القيام بمشاورة إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية.

٨ – **التقدم**: يتماشى التقدم المحرز مع الخطة الشاملة لتنظيم المؤتمر. وتم توجيه رسائل دعوة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والثنائية الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء والمتحدثين الرئيسيين. وتتقدم أيضاً الأعمال التحضيرية فيما يتعلق بالإسهامات التقنية والاتصالات لإبراز صورة المؤتمر على نحو أفضل.

(١) الإسهام التقني: تعد اليونسكو التقرير العالمي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني باعتباره إسهاماً في المؤتمر ومسألة مرجعية أساسية في تطوير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ويُعتبر راسمو السياسات والممارسون والمتخصصون الجمهور الذي يستهدفه هذا التقرير في المقام الأول. ويرد في التقرير تحليل لمجالات السياسات وما يرتبط بها من خيارات، والأدوات المتاحة والأنشطة التي حددت معالم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني منذ عام ١٩٩٩ والتي من المحتمل أن تواصل تحديد معالم مستقبل هذا القطاع. ومن المتوقع أن يُحسّن التقرير توضيح المفاهيم والمناقشات فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ودورهما المستقبلي في التنمية. وعلاوة على ذلك، من شأن التقرير أن يدعم ويحفز التعلّم المتبادل، والحوار في مجال السياسات، والتعاون الدولي ومساندة التنمية فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وتتولى اليونسكو أيضاً، بالتعاون مع الشركاء، إعداد مذكرة تقديمية لكل جلسة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بوضع قاعدة بيانات قائمة على الإنترنت عن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وترمي قاعدة البيانات هذه إلى توفير معلومات وجيزة ودقيقة وجديدة عن نُظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في العالم. وسوف تنطلق قاعدة البيانات في صورتها الأولى باللغة الإنجليزية في آذار/مارس ٢٠١٢.

(٢) الاتصال: سيتم تشغيل موقع المؤتمر على الإنترنت بثلاث لغات (الإنجليزية والصينية والفرنسية) في بداية شهر شباط/فبراير ٢٠١٢. وسيوفر هذا الموقع ما يلي : (١) معلومات بشأن تنظيم المؤتمر، مما يتيح حصول الجمهور على الوثائق التي تم إنجازها (أي مذكرات المؤتمر، وجدول الأعمال، والنشرات الإعلامية)؛ (٢) يقوم بدور هام بوصفه منبراً افتراضياً للمجتمعات المحلية، وذلك فيما يتعلق بتعزيز الاتصال، والتبادل والحوار فيما بين المناطق. كما أنه سيوفر للمشاركين في المؤتمر دون غيرهم مختلف أنواع المعلومات (مثل وثائق نقاش الجلسات، التدابير التنظيمية والخدمات اللوجستية، والتسجيل بالاتصال الشبكي المباشر).

وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتحميل وصلات المواقع التي تشارك فيها المنظمات الدولية. ويُعتبر المشاركون في المؤتمر الفئة التي يستهدفها الموقع مباشرة. أما الجهات المستهدفة بطريقة غير مباشرة فهي أوساط التعليم والتدريب الأوسع نطاقاً، والمواطنون المتصلون بالإنترنت. وسيوفر الموقع فرص الاطلاع على مناقشة إلكترونية عبر الإنترنت يستضيفها المنبر الإلكتروني لمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. كما أن العروض المتعددة الوسائط والمنتجات المرئية ستكون من المنتجات السمعية البصرية الأخرى للمؤتمر.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٩ – بناء على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكر بالقرار ١٨٧م ت/٦ (ثالثاً)،

٢ – يحيط علماً بالوثيقة ١٨٩م ت/٦ الجزء الثاني،

٣ – ويرحب بالجهود التي تبذلها المديرة العامة لضمان النجاح في إعداد المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (شنغهاي، ١٣–١٦ أيار/مايو ٢٠١٢).